منظمة الصحة العالمية

المجلس التنفيذي **م ت١٣٤/٩**
الدورة الرابعة والثلاثون بعد المائة **٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣**
البند ٥-٥ من جدول الأعمال المؤقت **EB134/9**

الحوار الخاص بالتمويل

تقرير من الأمانة

١- أرست جمعية الصحة العالمية حواراً خاصاً بتمويل الميزانية البرمجية من خلال المقرر الإجرائي ج ص ع٦٦(٨). ويهدف الحوار الخاص بالتمويل إلى ضمان المواءمة بين نتائج عمل المنظمة ومنجزاتها المتفق عليها في الميزانية البرمجية التي اعتمدتها الدول الأعضاء، وبين الموارد المتاحة لتمويلها، ويتمثل الهدف النهائي من ذلك في تحسين جودة عمل المنظمة وفعاليته. وقد صُمم هذا الحوار من أجل تحسين المواءمة وإمكانية التنبؤ والمرونة والشفافية في تمويل المنظمة والحد من جوانب الضعف الذي تعتريه.

التقدم المُحرز حتى تاريخه

٢- دعت المديرة العامة إلى عقد اجتماع لبدء الحوار الخاص بالتمويل في ٢٤ حزيران/ يونيو ٢٠١٣. وحضر الاجتماع ٢٥٦ مشاركاً من ٨٧ دولة عضواً و٢٠ منظمة شريكة من غير الدول، وأسفر عن التزامات محددة تتعلق بتحسين المواءمة وإمكانية التنبؤ والمرونة والشفافية في تمويل المنظمة وتوسيع قاعدة المساهمين ومواصلة النقاش. وأُعيد التأكيد بقوة على الالتزام باحترام الأولويات التي حددتها جمعية الصحة العالمية. واعتمد المشاركون في الاجتماع النموذج الأولي للبوابة الإلكترونية الذي أعدته المنظمة تلبيةً لدعوة الدول الأعضاء إلى زيادة الشفافية والمساءلة حول تمويل المنظمة. ويجري تصميم البوابة بحيث تتيح الوصول إلى النتائج المحدَّثة والمعلومات المتعلقة بالبرامج والميزانية والنواحي المالية والرصد. وألزمت الأمانة نفسها بأن تلبي دعوة الدول الأعضاء إلى اتباع نهج أكثر اتساقاً في تعبئة الموارد وتخطيط الدخل على مستويات المنظمة كافة.

٣- وفي الفترة ما بين بدء الحوار في حزيران/ يونيو واجتماع المتابعة في ٢٥-٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣، استمرت مناقشات الحوار الخاص بالتمويل في دورات اللجان الإقليمية، وفي جلسات الإحاطة مع البعثات التي مقرها في جنيف، وخلال الاجتماعات الثنائية مع ١٩ من أكبر مقدمي المساهمات الطوعية إلى المنظمة. وتمثلت الأغراض المحددة لاجتماع المتابعة فيما يلي: (١) استعراض التقدم المُحرز منذ حزيران/ يونيو ٢٠١٣ في تحقيق التمويل الكامل للميزانية البرمجية ٢٠١٤-٢٠١٥؛ (٢) تحديد مجالات نقص التمويل بالنظر إلى الالتزامات/ النوايا المعلنة بشأن التمويل؛ (٣) تحديد حلول لمعالجة مجالات نقص التمويل وتحسين سمات تمويل المنظمة. وشارك في الاجتماع ٢٦٦ مشاركاً من ٩٢ دولة عضواً و١٤ منظمة شريكة من غير الدول، مشاركة فعلية أو من خلال البث على شبكة الإنترنت. وقد ترأس الاجتماع الدكتور ديرك كويبرز (بلجيكا) رئيس لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي، وتولى تنسيق الجلسات السيد كيشاف ديزيراجو (الهند) والدكتور أندرس نوردستروم (السويد) والدكتور نيلز داوليز (الولايات المتحدة الأمريكية)، وكان الدكتور كريس إلياس (مؤسسة بيل وميليندا غيتس) وسعادة السفيرة إيليسا غولبرغ (كندا) مشاركين رئيسيين في المناقشة.

٤- وبعد أن قدمت المديرة العامة تقريرها عن الإجراءات المتخذة منذ الاجتماع الذي عُقد في حزيران/ يونيو وعرض قصير لبوابة المنظمة الجديدة على شبكة الإنترنت، عرض المدير العام المساعد لشؤون الإدارة العامة الوضع المالي الراهن للثنائية ٢٠١٤-٢٠١٥ وناقش المشاركون فرص تطبيق الحلول من أجل التصدي لتحديات التمويل المتبقية. وكُرِّس اليوم الثاني للاجتماع لاستعراض ومناقشة المسائل التي تحددت أهميتها بالنسبة إلى الدول الأعضاء وغيرها من المساهمين، وهي: تمويل التنظيم والإدارة؛ وتنسيق تعبئة الموارد؛ والتبليغ عن النتائج؛ وتقييم الحوار الخاص بالتمويل.

٥- **إمكانية التنبؤ**. يُعد المستوى العام لتمويل الميزانية البرمجية ٢٠١٤-٢٠١٥ حتى ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣، أفضل منه مقارنة بالفترة نفسها من الثنائية السابقة، حيث بلغت النسبة المتاحة من التمويل المطلوب ٦١٪ في مقابل ٥١٪ في ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١. وللمرة الأولى تبادلت ١٨ من الدول الأعضاء والجهات المساهمة الأخرى توقعاتها المرجَّحة بشأن التمويل وبلغ إجماليه ٩٣٥ مليون دولار أمريكي، وقد جاء ذلك كنتيجة مباشرة للحوار الخاص بالتمويل، وسوف يساعد على تخطيط البرامج وتعميق فهم مواضع القصور التي ستتبقى ويساعد على تخصيص موارد تتسم بالمرونة. وبلغ مجموع التمويل المتاح والتمويل المتوقع ٨٥٪ من الميزانية البرمجية. وأشير إلى أن المساهمات الطوعية المتوقعة من عدد من الدول الأعضاء وغيرها من المساهمين لم تُدرج بعد في هذه التوقعات. ومن المتوقع أن يستمر الحوار مع هؤلاء الشركاء خلال العدة أشهر القادمة، وسيُسفر ذلك في الغالب عن تمويل الميزانية بالكامل من حيث المبلغ الإجمالي. وتم التأكيد على أهمية استمرار النقاش الخاص بالتمويل ليتجاوز فترة السنتين المحدودة، وسُلط الضوء على الحاجة إلى إيجاد صلة أوثق ببرنامج العمل العام لفترة الست سنوات.

٦- **المواءمة والمرونة**. ومع ذلك فإن هذا المشهد المالي العام الذي يبدو قوياً، يُخفي في طياته بعض جوانب القصور المهمة التي تعتري بعض البرامج، كما يُخفي مشكلة مواءمة الموارد بين تكاليف الموظفين وتكاليف الأنشطة، حيث سيطرح تحقيق المواءمة الكاملة للتمويل أكبر التحديات التي ستواجه المنظمة في مجال التمويل. وبعد مشاورة المديرين الإقليميين، خصصت المديرة العامة ٨٠٪ من الاشتراكات المُقدَّرة لضمان أن كل فئة من فئات العمل تحظى بالتمويل اللازم لمواصلة التشغيل في بداية الثنائية. وأعرب عدد من الدول الأعضاء عن استعدادها للنظر في إعادة تخصيص الأموال التي تقدمها للمجالات التي ينقصها التمويل، إذا كان عدد المشاركين في البرامج التي تعتزم تمويلها يزيد عن اللازم. وعُرضت الخطوات التي ينبغي اتخاذها إذا رغب أحد المساهمين في تقديم التمويل لمجال ممولَّ بالكامل، وهي كالتالي:

(١) سيجري بحث الخيار المتمثل في تخصيص التمويل الجديد للمجال الممولَّ بالكامل مع إعادة برمجته في شكل منحة تغطي ثنائيات متعددة بحيث يظل هذا التمويل متاحاً في الثنائية التالية؛

(٢) سيجري بحث الخيار المتمثل في تخصيص التمويل الجديد الذي يقدمه المساهم لمجال آخر من المجالات التي ينقصها التمويل؛

(٣) ستُجرى مناقشة مع المساهمين الآخرين في هذا المجال الممولَّ بالكامل، من أجل بحث استعدادهم لإعادة تخصيص التمويل المقدم لمجال آخر ينقصه التمويل، ومن ثم إفساح الطريق أمام المساهمة الجديدة (واقتُرحت إمكانية التعبير على نحو استباقي عن الاستعداد لقبول هذا الاحتمال من خلال بند في مذكرات التفاهم بين المساهمين والمنظمة)؛

(٤) وفي حال عدم التوصل إلى حل آخر، كملاذ أخير، سيُرفض عرض المساهمة في المجال المموَّل بالكامل.

ودعا المشاركون في الاجتماع إلى توفير المزيد من التفاصيل بشأن تخصيص التمويل المتاح والتمويل المتوقع، حيث سيساعد ذلك على توضيح مجالات العمل الأشد ضعفاً وييسر العمل على التصدي لهذا الضعف.

٧- **الشفافية**. قوبل الإصدار الأولي للبوابة الإلكترونية الجديدة الخاصة بالميزانية البرمجية بترحيب حار، ورئي أن البوابة في إمكانها أن تصبح أداة قوية للمساءلة والشفافية. وأُشير إلى إمكانية أن تسهم البوابة بمدخلات بالغة الأهمية في عمليات اتخاذ القرارات المستنيرة بشأن المساهمات الطوعية وأن توفر طريقة سهلة للتبليغ عن النتائج والنفقات. وطالب المشاركون في الاجتماع باستشارتهم بشأن أي تطوير لاحق للبوابة الإلكترونية.

٨- **جوانب الضعف**. سُلط الضوء على جوانب الضعف المتأصلة في الوضع الراهن، حيث تعتمد المنظمة على ٢٠ جهة مساهمة فقط (من بينها ١١ جهة مساهمة من غير الدول الأعضاء يعتمد تمويل عدد منها على المجموعة الصغيرة نفسها من الدول الأعضاء) للحصول على ٨٠٪ من المساهمات الطوعية كافة. ودُعيت الدول الأعضاء جميعاً إلى ضمان تمويل الأولويات المتفق عليها، وحُثت الأمانة على توفير المعلومات الخاصة بوضع الأسس المرجعية للمساهمين (مثل تلك التي تتعلق بمرونة التمويل وبنسبة المساهمات الطوعية إلى الاشتراكات المُقدَّرة)، من أجل تزويد الدول الأعضاء بحافز على تحسين المساهمات المالية التي تقدمها نوعاً وزيادتها كماً. وحُثت البلدان المتوسطة الدخل على الاضطلاع بدور أكبر في تقديم المساهمات الطوعية. وأُشير إلى تقديم مبالغ تكميلية للاشتراكات المقدرة على أساس طوعي كآلية مفيدة محتملة يمكن لبعض الدول الأعضاء استخدامها لزيادة التمويل الذي تقدمه إلى المنظمة. وأُشير أيضاً إلى تأييد الحوار الخاص بتمويل المنظمة في البيان الصادر عن اجتماع وزراء الصحة في كيب تاون بجنوب أفريقيا في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣ في أعقاب المؤتمر الخامس لمجموعة "بريكس"[١]. وسُلط الضوء على الضرورة الملحة لاستكمال الإطار الخاص بالتعاون مع الجهات الفاعلة غير الدول من أجل تسهيل التوسع في قاعدة المساهمين بحيث تتجاوز الدول الأعضاء، ولاسيما في ظل الطلب المتنامي على التمويل الدولي المتعلق بالصحة.

٩- **تمويل الإدارة والتنظيم**. أُقر إقراراً واسعاً بالتعقيد الذي يتسم به تمويل الإدارة والتنظيم في منظمة الصحة العالمية. وأكد عدد من المشاركين في الاجتماع على ضرورة إبقاء المنظمة على تكاليف الإدارة والتنظيم منخفضة، وإثبات القيمة المحققة في مقابل المال، وأعرب عن الالتزام بتمويل التكاليف الإدارية بالكامل، إذا كان من الممكن توضيح قيمتها بالنسبة إلى البرامج وإثبات ارتفاع مردودها. وكان هناك تأييد واسع للتحرك صوب ميزانية متكاملة تمول عن طريق الاشتراكات المقدرة والمساهمات الطوعية. كما كان هناك تأييد لأن تُعزى التكاليف الإدارية والتنظيمية الحقيقية لبرامج المنظمة على نحو منفصل إلى كل فئة من فئات العمل، ودمج هذه التكاليف في جميع اتفاقات المساهمات الطوعية بحيث تحل محل رسوم الخدمات الموجودة حالياً. ومع ذلك فقد وُجهت عدة نداءات للإبقاء على الإشراف وتصريف الشؤون كفئة مستقلة، حيث أُشير إلى أن هذه التكاليف تُعد ثابتة نسبياً مقارنة بالتكاليف المتغيِّرة المرتبطة بالعمل البرمجي.

١٠- **تنسيق تعبئة الموارد**. كان هناك تأييد قوي للإطار الذي عرضه المدير الإقليمي لأوروبا بمنظمة الصحة العالمية نيابةً عن الأمانة والخاص بنهج منسق لتعبئة الموارد يهدف إلى سد جوانب القصور المتبقية في تمويل الميزانية البرمجية. وأشار عدد من المشاركين إلى أن النهج الجديد سيتطلب إدخال تغيير كبير في السلوك من جانب الأمانة والدول الأعضاء والمساهمين الآخرين سواءً بسواء.

١ البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا.

١١- **التبليغ عن النتائج.** أيد المشاركون في الاجتماع رؤية الأمانة الخاصة بتحسين عمليات التبليغ التي تضطلع بها وملاءمة توقيتها وحيادها واتساقها، والحد من تكاليف المعاملات. وأكد عدد من المشاركين في الاجتماع على أن عمليات التبليغ العالية الجودة والفعالة تُعد بالغة الأهمية للحفاظ على ثقة أصحاب المصلحة في المنظمة، في حين أشار بعض المشاركين الآخرين إلى أن تحسين التبليغ سيؤدي إلى تحسين التنفيذ. ورحب المشاركون بخبر أن التحسينات المستقبلية التي ستدخل على البوابة الإلكترونية خلال العامين القادمين ستوفر مستوى أعلى من التفاصيل الخاصة باستخدام المنظمة للتمويل ومنجزاتها، وأكدوا على أهمية هذه التحسينات.

١٢- **تقييم الحوار الخاص بالتمويل.** كان هناك اتفاق حول الاقتراح بشأن محور تركيز عملية تقييم الحوار الخاص بالتمويل وأساليبه والخبرات الخاصة بتعبئة الموارد، الذي قدمته جمعية الصحة العالمية السادسة والستون، والذي سيُعرض على جمعية الصحة العالمية السابعة والستين في عام ٢٠١٤. وأُشير إلى احتمال أن تنشأ الحاجة إلى مرحلة ثانية من التقييم، لكي يتاح أخذ كامل أثر الحوار الخاص بالتمويل ونتائجه في الاعتبار.

الحصائل

١٣- سلط الرئيس الضوء في ملاحظاته الختامية على عدد من الإجراءات التي ستتخذها الأمانة لمتابعة هذا الاجتماع، وهي:

(أ) إجراء المزيد من تحاليل الاتساق لنسبة ٦١٪ من التمويل المتاح، والتمويل المتوقع، لفهم أوجه القصور على نحو أفضل؛

(ب) تنفيذ عملية منسقة على صعيد المنظمة لتعبئة الموارد من أجل معالجة جوانب القصور؛

(١) إجراء مناقشات ثنائية في إطار الحوار الخاص بالتمويل مع المساهمين الذين لم يعلنوا بعد عن التزامهم بالتمويل؛

(٢) زيادة الجهود المبذولة من أجل التوسع في قاعدة المساهمين على صعيد الدول الأعضاء في المقام الأول، ولاسيما البلدان المتوسطة الدخل، وعلى صعيد المؤسسات الخيرية أيضاً؛

(٣) توفير تحليل مقارن للمساهمات؛

(٤) استكشاف أساليب أخرى لتحسين جودة التمويل، مثل الحث على تقديم مبالغ تكميلية للاشتراكات المقدرة على أساس طوعي وتوفير حوافز للمساهمين الذين يقدمون التمويل الطوعي الأساسي؛

(ج) تعزيز نظرة أطول أمداً إلى تمويل المنظمة لضمان تمويل الأشهر الستة الأولى من الثنائية التالية، عن طريق الربط ببرنامج العمل العام لست سنوات؛

(د) مواصلة الحوار الخاص بالتمويل مع جميع الدول الأعضاء والمساهمين الآخرين لضمان فهم مشترك لأوجه القصور المتبقية وآثارها على تنفيذ البرامج ولإرشاد القرارات المالية؛

(هـ) دعوة الدول الأعضاء والمساهمين الآخرين إلى الإدلاء بالتعليقات حول الإصدار الأولي للبوابة الإلكترونية، للمساعدة على مواصلة تطويرها؛

(و) مواصلة مناقشة تمويل الإدارة والتنظيم في اجتماعات الأجهزة الرئاسية للمنظمة في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤؛

(ز) تعزيز صلابة التبليغ وملاءمة توقيته وشفافيته، وتحديد مساهمة المنظمة في النتائج على نحو أدق؛

(ح) تقييم الحوار الخاص بالتمويل والخبرات الخاصة بتعبئة الموارد؛

(ط) تزويد الدول الأعضاء بالمعلومات المحدَّثة عن التقدم المُحرز صوب الوفاء بكل التزام من الالتزامات المذكورة أعلاه خلال اجتماعات الأجهزة الرئاسية للمنظمة في عام ٢٠١٤.

الإجراء المطلوب من المجلس التنفيذي

١٤- المجلس مدعو إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير.

= = =